سوريا بعد عملية "نبع السلام" التركية

عمار قحف *

ملخص: غيّرت عملية «نبع السلام» التركية في 9 أكتوبر/ تشرين الأول 2019 المشهد الميداني الذي كان يتسم بالاستقرار الشكلي لمصلحة الإدارة الذاتية، حيث تسببت العملية في إنهاء هيمنة الكتلة الأمنية المسيطرة، والمتحكّمة بالمشهد في ظل وجود تركي في كل من تل أبيض ورأس العين بمباركة روسية وأمريكية. ويمكن توصيف التفاهمات بأنها لم تكتمل بعد، لكنها حقّقت المهمّة الأولية في إنهاء المشروع السياسي السابق، والدفع إلى انضواء قوات سوريا الديمقراطية نحو تفاهمات مع النظام وروسيا، والقبول بسقف مختلف عن السابق. إنّ العملية غيّرت من التوازنات الإقليمية، ودفعت نحو تفاهمات «أضنة2» التي لم تكتمل؛ فاتحةً المجال أمام تركيا لهيكلة المناطق الحدودية أمنيًّا، ثم التوجه إلى إدلب؛ لإيجاد صيغ جديدة للتفاهمات الروسية التركية هناك.

*مركز عمران للدراسات الإستراتيجية

Syria after the Turkish "Peace Spring" Operation

AMMAR QAHF *

ABSTRACT *The Turkish "Peace Spring" operation on October 9, 2019, changed the field scene that was distinguished by formal stability in the interest of self-management, as the process ended the dominance of the dominant security bloc, which controlled the scene in the Turkish presence in both Tal Abyad and Ras al-Ain with Russian and American blessings. The agreements can be described as not yet complete. But they achieved the primary task of ending the previous political project, pushing the Syrian Democratic Forces' attention towards an arrangement with the regime and Russia, and accepting a ceiling different from the previous. The process changed regional balances and pushed towards the unfinished "Adana 2" understandings, opening the way for Turkey to structure the border areas in security, then heading to Idlib to develop new formulas of Russian-Turkish understandings there.*

*Imran Center for Strategic Studies

رؤيـة تركيـة
2020-(9/1)
130 - 121

DOI: 10.36360 / 1560- 009- 001- 008

خلفية العملية

شُكِّل التحالف الدولي ضد داعش في أيلول عام 2014، ثم شُكِّلت قوات سوريا الديمقراطية- قسد في 10 تشرين الأول 2015 بوصفها شريكًا حصريًّا ميدانيًّا للتحالف، وعلى شكل غطاء يلتفّ على إشكالية ارتباط وحدات حماية الشعب (YPG) مع حزب العمال الكردستاني المصنّف في تركيا جماعة إرهابية. ورغم مطالبة تركيا بوقف التسليح لهذه المجموعة وإنشاء منطقة آمنة، إلا أن شدة هذه المطالبات ازدادت بشكل جدّي مع تهديد مستمر واستعداد للتدخل العسكري بعد إعلان الرئيس ترامب القضاء على التنظيم وخلافته في 2019. حيثُ طالبت تركيا مجددًا بحلّ هذا التنظيم، ووقف التعاون معه من طرف أمريكا، وتسليم الأسلحة الثقيلة، وتأمين الحدود من خلال آليات تركية ودوريات مشتركة. وتأتي هذه المطالب بوصفها جزءًا من إعادة تعريف للمصالح التركية في سورية بشكل حصري ضمن إطار أمني، واستمرارًا في المطالبة بتشكيل منطقة آمنة على طرف الحدود بحيث تخفّف من تدفق اللاجئين وتضمن عدم التسرب للجماعات المهددة للأمن التركي. وبعد سلسلة من المفاوضات الأمريكية والتركية لتطبيق «المنطقة الآمنة» ابتداء في منبج وما رافقها من التفاهمات الجزيئة التي لم تفرز أي تنفيذ جدّي، انطلقت عملية « نبع السلام» التركية في 9 أكتوبر/ تشرين الأول 2019 في شرق الفرات على الحدود التركية-السورية. وحدّدت تركيا أهدافها في «تطهير منطقة شرق الفرات من وحدات حماية الشعب-YPG وداعش الإرهابيَين، والقضاء على الممرّ الإرهابي الذي تَشكَّل على الحدود التركية».

من الناحية «الحوكمية» كانت منطقة شرق الفرات تعيش حالة من «الحوكمة» الإدارية والأمنية التي تختلف عن مثيلاتها في المناطق الأخرى. فمن جهة الشكل تبدو أكثر انضباطًا وتشاركية ولكنها تشكو من تضخم في الهياكل والموارد البشرية. كما أنها كانت من حيث الممارسة والقانون الناظم والإجراءات غير مستقرة، وتجنح نحو الأسلوب الشمولي الاستبدادي في الحكم وفي المركزية الشديدة للقرارات رغم ادعاءات الفدرالية، حيث إن القرارات المهمة يتخذها أشخاص غير سوريين ومجهولو الأسماء سواء أكان في قنديل أم في غيرها. وهذا أدى في كثير من الأحيان إلى عدم وجود جهة يلجأ إليها المواطن أو المجموعات للاحتجاج كما حصل في قرار التعليم باللغة الكردية، حيث اصطدمت مجموعات مسيحية مع الإدارة الذاتية، وكما حصل كذلك في خلافات عشائر عربية من الرقة ودير الزور بسبب مصادرة قراراتهم. إن الوضع القائم قبل العملية لم يكن مستدامًا سواء من الناحية المحلية السورية أم من ناحية المشروع المعادي لدول الجوار، وغير المتصالح مع الواقع الجغرافي. ورغم أن العملية قد لا تحلّ المشكلات وربما تخلق مشكلات جديدة، لكنها من وجهة النظر التركية كانت ضرورية لإنهاء حالة هشّة يمكن أن تزداد كلفتها الأمنية لاحقًا.

ومع انطلاق العملية التركية بدأت سلسلة من الانسحابات الأمريكية لبعض نقاطها، كما أثيرت زوبعة سياسية دولية رافضة، داعية لتطبيق عقوبات اقتصادية على الاقتصاد التركي. وانتهى الأمر باتفاق أنقرة وواشنطن في 17/ 10/ 2019 حول إيقاف العلمية لمدة 120 ساعة ريثما يجري انسحاب قوات قسد، وتدمير تحصيناتها العسكرية من منطقة حددتها أنقرة على كامل الحدود في شرق الفرات وبعمق حوالي 30 ميلًا، وهو اتفاق عدّه دونالد ترامب اتفاقًا تاريخيًّا. وفي 22 أكتوبر/ تشرين الأول 2019 توصّلت أنقرة وموسكو لمذكرة تفاهم نصّت على عشر نقاط، أهمّها تلك المتعلقة بالدوريات المشتركة، وانتشار قوات شرطة عسكرية روسية وقوات حرس حدود تابعة لجيش النظام على امتداد بعمق 10 كم على الحدود غربي النهر وشرقيه باستثناء القامشلي. وقبيل الاتفاق وبعد أربعة أيام من انطلاق العملية أعلنت قسد أيضًا توصّلها لاتفاق أمني مع النظام تحت مسمّى «مذكرة تفاهم» والذي نصّ على دخول جيش النظام، وبسط سيطرته على المنطقة. ولا يزال الشكل النهائي لهذا الاتفاق غير مكتمل، ويتبلور يومًا بعد يوم. وأثار هذا الاتفاق جملة من الأسئلة المتعلقة بمصير قسد وتموضعه الإداري والسياسي. وعند بدء تحرك النظام باتجاه منبج من الناحية الغربية الجنوبية بدأ تحرك الجيش الوطني بالتحرّك على محور منبج الشرقي الشمالي لتلوح في الأفق احتمالية تصادم بين القوتين، وهو ما شجّع الروس على التدخل وضبط المشهد ومنع الانزلاق للتصادم، وهذا الذي أجّل موضوع منبج لاتفاق روسي تركي. كما أن وضع مدينة الرقة اليوم بات رماديًّا حيث تمرّ فيه قوات النظام دون التمركز أو السيطرة الكاملة، ولا تزال توجد فيه الإدارة الذاتية وعناصر الشرطة والأمن.

شكّلت الاتفاقات المذكورة آنفًا ومذكرات التفاهم تلك إطارًا غير واضح الملامح حول الترتيبات الجديدة ومآلاتها، كما فرضت معطيات لم تستقر بعد، وتتسم بأنها شديدة التداخل، كطبيعة الانسحاب الأمريكي إلى مواقع النفط والحدود العراقية، وحدود تأثيره المتوقعة في الملف السوري. كما انتشر النظام في مساحات شاسعة، واتسع نفوذه وهذا سمح له باستملاك بعض الموارد، وبسط السيطرة الأمنية و«السيادة»، والتأثير فيما تبقى من مناطق لاحقًا. ودخلت روسيا بشكل سهل إلى تلك المناطق و«تسيّد» مسار سوتشي وأستانة. وتوضح الخرائط اليوم سيطرةً ونفوذًا متقطعًا، كما تحتوي المنطقة على عدة فاعلين دوليين بشكل أذاب تأثير السيطرة العسكرية، حيث توجد دوريات لأمريكا وفرنسا مقابل دوريات

> **«حدّدت تركيا أهدافها في «تطهير منطقة شرق الفرات من وحدات حماية الشعب-YPG وداعش الإرهابيين والقضاء على الممرّ الإرهابي الذي تَشكَّل على الحدود التركية»**

أو قطع عسكرية روسية وسورية. وأدّى رفع مستوى السيولة الأمنية إلى إعطاء هوامش حركة جديدة لداعش، وهو إجراء لا يزال يدفع باتجاه تلمّس طبيعة الوظيفة الجديدة لهذا التنظيم. كما أن مقاربة انحسار الأثر الإيراني تتضح عبر الاتكاء على فرضية ترتيب الفواعل المؤثرة: روسيا فتركيا ثم إيران، ومحدودية خيارات أجسام المعارضة الإدارية والعسكرية والأمنية.

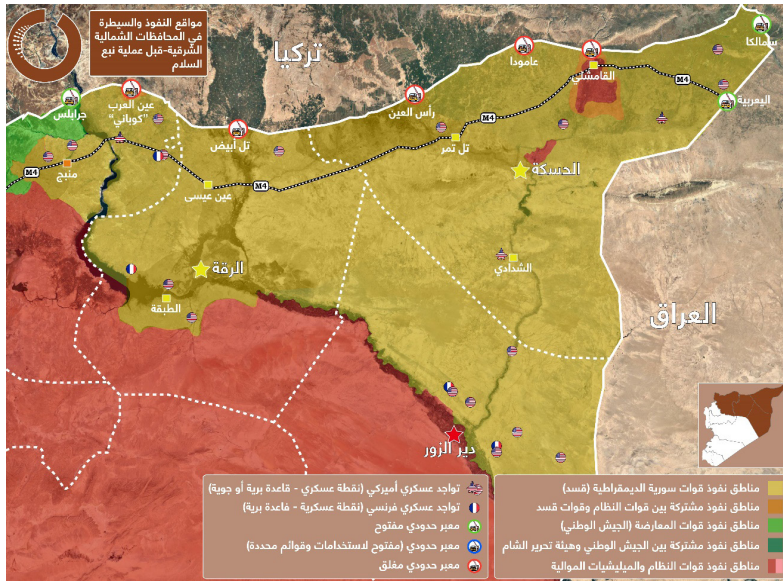

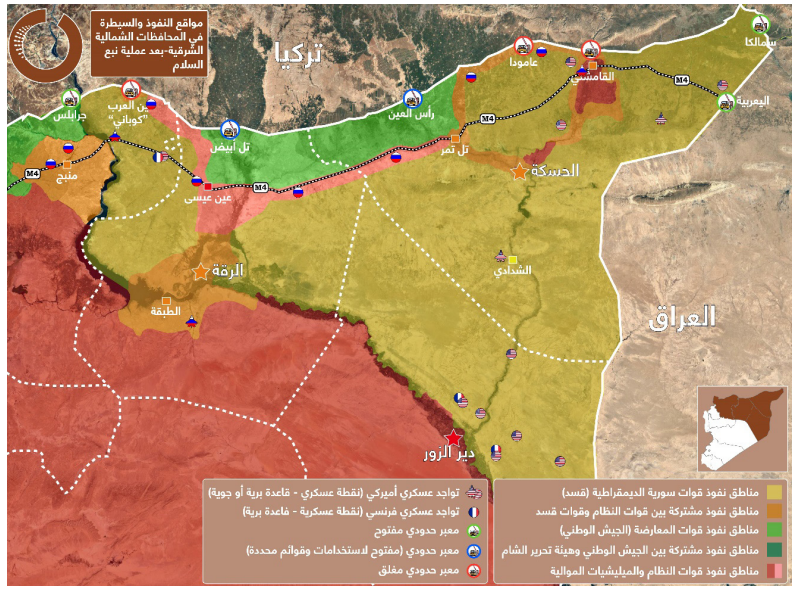

مصدر الخريطة: مركز عمران للدراسات

ردّ فعل سكّان المنطقة

يُشير استطلاع للرأي أجرته غالوب إنترناشونال في شهر تشرين الأول/ أكتوبر في كل من محافظتَي الحسكة والرقة إلى أن 57٪ من السكان المحليين يؤيدون التدخل العسكري التركي، مع ميل الدعم بشكل أكبر بين العرب 64٪ مقابل 23٪ بين الأكراد.[1] أمّا على مستوى المقابلات التي أجراها الباحث مع نخب سياسية من الحسكة والرقة فرغم أن أغلب اللاجئين من منطقتي تل أبيض ورأس العين يدعمون العملية إلا أن العديد أشار إلى التخوف من حالات الانتهاكات والاعتداءات على أملاكهم من طرف مجموعات مسلّحة غير منضبطة في الجيش الوطني، وأن حالة الانتقام وعدم الانضباط تخيفان أهالي هذه المناطق من عدم الاستقرار، ومن ثَمّ إمكانية عودة النظام إليها.[2] ويُشار إلى أن الائتلاف الوطني السوري أيّد العملية في بيان أصدره بتاريخ 8 تشرين الأول 2019.[3] وبالمقابل عارضت بعض مجموعات المعارضة المنضوية في هيئة التفاوض السورية، كمنصتي القاهرة وموسكو.

يواجه سكّان المنطقة أيضًا مخاوف عديدة إضافة إلى الخوف من الانتهاكات على الأملاك الخاصة، وحالات الخطف العشوائي، وربما أهمها الخوف من المجهول، حيث انتقلت السيطرة في هذه المنطقة خلال تسع السنوات بين عدة قوى، ولا يُعلَم كيف سيكون مصير المنطقة الجديدة التي يسيطر عليها الجيش التركي والجيش الوطني خلال العملية السياسية؟ وهل سيجري تسليمها إلى النظام أو الروس؟ هذه المخاوف جعلت العديد ممن قابلناهم من اللاجئين في أورفة يؤجّلون قرار العودة إلى ديارهم في منطقتَي رأس العين وتل أبيض. في المقابل يجري الآن تشكيل قوات شرطة محلية سورية من قبل الحكومة السورية المؤقتة، تعتمد لأول مرة على عناصر منشقة ومنضبطة لها خبرة شرطية في وزارة الداخلية لدى النظام. وهذا الأمر قد يكون أحد عناصر الاستقرار، لكنه يتطلب منظومة «حوكمية» مستقرة، وإلى مصالحة محلية، وبرامج تدعم السلم الأهلي، وتنبذ خطاب الكراهية، وهذا يتطلب إبعاد العناصر المسلحة والأجهزة الأمنية، والدفع بتمكين المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني، وحمايتها من الاعتداءات عليها من أي طرف كان. إن بناء

> **يُشير استطلاع للرأي أجرته غالوب إنترناشونال في كل من محافظتَي الحسكة والرقة إلى أن 57% من السكان المحليين يؤيدون التدخل العسكري التركي مع ميل الدعم بشكل أكبر بين العرب**

وتمكين مجالس محلية توافقية في الفترة الأولى يكون عبر حوار حقيقي مجتمعي لا عبر وسطاء ومترجمين أو عبر إملاءات لتعيينات أو عزل أشخاص، ويكون على قاعدة مجتمعية من النخب والقيادات المدنية المحلية القادرة على لملمة الجراح ورصّ الصفوف والبدء بالبناء المجتمعي ثم «الحوكمي» والأمني. وهناك مؤشرات أولية على عمل جدّي تجاه إرساء الأمن و«الحوكمة» المحلية، غير أنها تُدَار بأسلوب جزئي لا ضمن خطة متكاملة تنظر أيضًا إلى ارتباط هذه المنطقة بصورة الحل السياسي المأمول أو المطروح.

مقارنة بين مواقف الأطراف الإقليمية والدولية من العملية

أدان وزراء الخارجية العرب العملية العسكرية التركية في سوريا، وذلك في البيان الختامي لاجتماعهم الطارئ الذي دعت إليه مصر، حول سوريا. وحذّر الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط من العملية التركية، وذكر أن هذه العملية تمثّل انتهاكًا صارخًا للسيادة السورية، ووحدة التراب السوري، وتفتح الباب أمام المزيد من التدهور في الموقف الأمني والإنساني.[4] كما أدانت الخارجية المصرية العملية التركية، وذكرت أن العملية انتهاك للسيادة السورية، وحذّرت من القيام بعمليات تغيير ديموغرافي في المنطقة.[5] وأدانت حكومة المملكة العربية السعودية العملية التركية، وذكرت أن هذه العملية ستؤدي إلى نتائج سلبية على استقرار المنطقة.[6] وتتفق إسرائيل مع السعودية ومصر في إدانة العملية والتحذير من القيام بعمليات تطهير عرقي ضد الأكراد في شمال سورية.[7]

أما حلف الناتو فقد عبّر الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ عن أمله أن تكون العملية التركية في شمال سوريا محسوبة بدقة، ومتناسبة، وأضاف أنه من المهمّ عدم زعزعة استقرار المنطقة بشكل كبير.[8] كما دعت الممثلة الأعلى لسياسة الأمن والشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني تركيا إلى إيقاف عملياتها العسكرية في شمال سوريا.[9] وأدان وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان العملية، وذكر في تويتر: أنّ هذه العملية «تقوّض الجهود الأمنية والإنسانية للتحالف ضدّ داعش، وقد تؤدي إلى الإضرار بأمن الأوروبيين».[10] ويُلاحَظ من بين المواقف أن الموقف الفرنسي كان من أشدها معارضة للعملية؛ لعدة أسباب، أهمها: الاستثمار السياسي والأمني الفرنسي شرق الفرات، ومحاولتها رعاية الحوار الكردي-الكردي، والأهم الاصطفاف الأيديولوجي مع بعض دول الخليج الرافضة لأيّ توسع للنفوذ التركي. أمّا بريطانيا وألمانيا فقد جاءت معارضتهما أقل مباشرة، وهي التركيز على تأثير العملية في استقرار المنطقة عمومًا، واحتمالية استغلال داعش لهذا الفراغ.[11]

ومن اللافت في هذا المجال الموقف الإيراني، حيث أعلن وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف عن معارضته للعملية العسكرية التركية في شمال سوريا، وعبّر عن كونه انتهاكًا للسيادة السورية، وأعرب عن استعداد إيران للتوسط لحلّ الأزمة بين الحكومتين السورية

والتركية.[12] ويفسّر هذا الموقف تحديد المصالح الإيرانية، وهو أن تكون إيران جزءًا محليًّا من التفاهمات العسكرية والأمنية والسياسية القادمة، ولمّا علمت إيران أنه ليس لها دور مباشر في هذه العملية، وأن ذلك سيزيد من عزلتها عن قطاع شمال شرق سورية- كان موقفها سلبيًا، لكن سرعان ما تغير هذا الموقف بعد دخول قوات الباقر و313 إلى مناطق كعين العرب (كوباني) وغيرها، وبعد تطمينات جرت في جولة الأستانة.[13]

وبالنظر إلى تحليل هذه المواقف الدولية يتضح أن المواقف اعتمدت إما على توجهات مبدئية داعمة، أو معارضة للإدارة التركية عمومًا، أو اصطفافًا مع وحدات حماية الشعب (YPG) من دون النظر المباشر حول مآلات هذه المنطقة أو الحلول المرجوة. إذ إنّ المنطقة كانت تعيش حالة من الاستقرار الوهمي غير المستدام، سواء من الناحية الأمنية أم «الحوكمية» والتنموية. فقد ازدادت بحسب رصد الباحث- العمليات الأمنية لداعش وغيرها مؤخرًا شرق الفرات وغربه، مع وجود ضبابية في التمثيل السياسي لسكان هذه المنطقة في العملية السياسية الدولية. أتت هذا العملية فأنهت الجزء الأكبر من الجدل القائم حول تمثيل قوات سوريا الديمقراطية في هيئة التفاوض السورية أو اللجنة الدستورية، ومن هنا أُلحِقَ الدور السياسي لهذه القوات في قدرتها على الانضمام إلى إحدى الكتل القائمة (النظام أو الروس

أو المعارضة). كما أن المواقف الدولية توضح مدى الاستقطاب الإقليمي حيال السياسات التركية في سورية من دون إسهام هذه الدول في حلّ مشكلاتها أو تحمّل العبء الأمني أو المالي عبر تسلّمها المقاتلين من جنسياتها، أو عبر إيقاف الحملات العسكرية للنظام ضد المدنيين، بل تقتصر مواقفها على الاكتفاء بالبيانات المنددّة، وهو ما أزعج السياسيين الأتراك؛ خصوصًا بعد تصريح الجامعة العربية. كما أن المواقف التركية باتت تزداد صلابة وعزيمة في المضي لتشكيل منطقة آمنة؛ لقناعة تركيا أن المجتمع الدولي لن يقوم بمراعاة المصالح التركية الأمنية والاقتصادية في المناطق الحدودية.

آثار العملية

يتسم المشهد السوري بعد عملية نبع السلام بازدياد نسبة السيطرة الروسية، وتمدّد قوى النظام السوري وبعض الفصائل المدعومة من إيران كلواء الباقر والقوة 313 مقابل تسكين مؤقت للهواجس الأمنية التركية، وتقطيع جغرافي لرقعة الأرض التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية التابعة لحزب العمال الكردستاني. ويتسم المشهد من الجانب السوري المعارض بالسيطرة على منطقتي تل أبيض ورأس العين والبدء بتشكيل مجالس محلية، وبسط نفوذ الحكومة السورية المؤقتة وفق النموذج التركي المعمول به في ريف حلب الشمالي (منطقة عملية درع الفرات). لكن مع تضاؤل وزن الجغرافيا والسيطرة يكمن السؤال في مدى ملاءمة المشهد الجديد للدفع نحو حلّ سوري مستدام يلبّي أدنى الطموحات بتحقيق الأمن والاستقرار الحقيقي بذهاب منظومة الاستبداد والتوغّل الأمني، ويسمح بعودة آمنة وطوعية للاجئين.

بدايةً حقّقت العملية لتركيا تسكينًا لهواجسها الأمنية الأساسية التي تكمن في حماية حدودها من خطر تثبيت حكم قوات حزب العمال الكردستاني المصنَّفة في تركيا بأنّها إرهابية، وتشكيلًا لحزام أمني ومنطقة آمنة لإعادة اللاجئين إليها كما فعلت سابقًا من خلال تنمية منطقة عمليتَي درع الفرات وغصن الزيتون حيث عاد ما يزيد عن 360.000.[14] كما حقّقت لها اعترافًا أمريكيًّا وروسيًّا بحقّها في تقرير مصير الهيكلة الأمنية للمناطق الحدودية ضمن أي حلّ سياسيّ مستقبليّ. بعد فترة وجيزة من سيطرة تركيا وقوات الجيش الوطني على تل أبيض جرى التوصل إلى اتفاق بين النظام السوري وقوات سوريا الديمقراطية يسمح لجيش النظام بدخول مدينتَي عين العرب (كوباني) ومنبج لصدّ أي هجوم عسكري تركي محتمل في تلك المناطق.

وينصّ الاتفاق التركي- الروسي المتمثل في النقاط العشر المعلن عنها بين الرئيسين التركي والروسي في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2019م على أنه سيتمّ الحفاظ على الوضع القائم في المنطقة التي سيطرت عليها تركيا خلال الفترة الأولى من عملية نبع السلام، والتي تمتد على عمق 32 كم من الحدود شاملةً مدينتَي تل أبيض ورأس العين. وابتداءً من الساعة 12:00 ظهرًا

في 23 أكتوبر 2019، ستدخل الشرطة العسكرية الروسية وحرس الحدود السوري إلى المناطق الحدودية السورية خارج منطقة عملية نبع السلام؛ لتسهيل إخراج قوات سورية الديمقراطية لمسافة 30 كيلومترًا من الحدود، ويجب الانتهاء من تلك العملية في غضون 150 ساعة. وبعد ذلك، ستبدأ الدوريات الروسية التركية المشتركة في غرب المنطقة الخاضعة لسيطرة تركيا وشرقها على عمق 10 كيلومترات من الحدود، باستثناء مدينة القامشلي. وسيجري إخراج وحدات حماية الشعب كذلك من مدينتَي منبج وتل رفعت.

إذن أضحى المشهد الميداني السوري متعلقًا بإطار سلسلة تفاهمات مبهمة على مستوى الرؤساء، يجري تفصيلها وتعريفها ميدانيًّا عبر سياسات الاندفاع الصفري، ثم هدنة مؤقتة، ثم لقاء رئاسي جديد، وتعريف لجزئية، واستشراف درجة الصدّ ميدانيًّا بهدف رسم حدود جديدة للنفوذ. ومن هنا يبرز التساؤل المهمّ أيضًا حول مدى تأثير العملية التركية في شرق الفرات في تفاهمات إدلب، التي لا نزال لم نشهد كامل تجلياتها بعد، رغم تصعيد الحرب الروسية على مناطق جنوب شرق محافظة إدلب على الخط الدولي M5، وكذلك خط M4، مدّعيةً أنها تطبّق عسكريًّا اتفاق سوتشي في أيلول/ سبتمبر 2018. وحيث لا توجد مؤشرات ميدانية لتفاهمات تفصيلية ومتكاملة لشكل تقاسم محافظة إدلب، بل توجد اتفاقات مبهمة عامة، تجري إعادة صياغتها وتفصيلها تدريجيًّا. يبرز سيناريو مبادلة جنوب الخط الدولي M4 وشرق M5، مع نفوذ تركي في شرق الفرات، أو الدفع بالحلّ السياسي من طرف الروس. ويلحظ وفق هذا السيناريو أن ازدياد العمليات العسكرية يتبعه جولة أستانة أو لقاء رئاسي بين الضامنين التركي والروسي، ثم تتبعه جولة مفاوضات سياسية عبر اللجنة الدستورية. وهذا يُظهر محاولات «أستنة جنيف» الجارية لحرفه عن المسار، أو إعادة تعريفه وتفصيله أو تحويره لهدف مُغاير؛ ليفقد معناه الأصلي وأهدافه المرسومة.

خاتمة

إلى درجة كبيرة حققت هذه العملية الهدف التركي المتمثّل بكسر شوكة قوات سوريا الديمقراطية، وإنهاء الاتصال الجغرافي في شرق الفرات، كما أنها حددّت النفوذ الأمريكي في منطقة ووظائف جديدة يمكن للأتراك التعاطي معها بشكل ندي أكثر من السابق بحكم وجودهم. كما حقّقت العملية قدرة لدى تركيا في المشاركة في صياغة أي تركيبة أمنية لهذه المنطقة، وفرض اتفاق أمني لاحق «أضنة2».

إنّ عملية نبع السلام لم تُنهِ خطر وحدات حماية الشعب؛ لكنها حجّمته، وأجبرت هذه الوحدات على الالتحاق بالمشروع الروسي أو النظام أو كليهما. أما المستفيد الأكبر فيبدو أنّه روسيا التي حصلت على مزيد من النفوذ شرق الفرات عبر تفاهمات روسية–أمريكية مباشرة أو عبر تركيا، وترى موسكو أنها استطاعت أن تُجنّب المنطقة حربًا واسعة النطاق عبر تحجيم

النفوذ التركي لرقعة معينة، والتشارك مع تركيا في بعض الدوريات، وفي حماية أمن الحدود- وفي الوقت نفسه من خلال إعادة السيادة لقوات النظام، و»تسيُّد» مسار أستانة سياسيًّا.

الهوامش والمراجع

1. New Gallup International Survey in Syria, Recent Public Opinion Poll, October 2019, http://www.gallup-international.com/wp-content/uploads/2019/11/Gallup-International-Poll_Syria_2019-7.pdf
2. مقابلة لِلباحث مع ضباط ومدنيين من القيادات العشائرية والسياسية في الحسكة والرقة المقيمين في أورفة، أُجرِيت بتاريخ 12 ديسمبر/ كانون الأول 2019 في مدينة أورفة.
3. بيان صحفي، الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، 8/ 10/ 2019. https://bit.ly/2PRDURt
4. الجامعة العربية تدين «العدوان التركي» ودولتان تتحفظان، 12/ 10/ 2019، وكالة سبوتنيك. https://bit.ly/2Zo8PIq
5. دول عربية تدين عملية «نبع السلام» التركية في الأراضي السورية، 10/ 10/ 2019، ترك برس. https://bit.ly/372K5rv
6. إدانات عربية للهجوم التركي والسعودية تصفه بـ»العدوان»، 9/ 10/ 2019، وكالة DW. https://bit.ly/2s6IVN9
7. استمرار ردود الفعل الدولية على العملية العسكرية التركية بسوريا، 10/ 10/ 2019، الجزيرة. https://bit.ly/2PSbgjm
8. أمين عام «الناتو» يزور تركيا لبحث علاقاتها مع الحلف، 11/ 10/ 2019، الشرق الأوسط. https://bit.ly/2SsBABY
9. الاتحاد الأوروبي يدعو تركيا لإيقاف العملية العسكرية في سوريا، 10/ 10/ 2019، وكالة الأناضول. https://bit.ly/2sjg5Jc
10. استمرار ردود الفعل الدولية على العملية العسكرية التركية بسوريا، 10/ 10/ 2019، الجزيرة. https://bit.ly/2PSbgjm
11. عملية عسكرية تركية شمال شرق سوريا وانتقادات غربية وعربية، 10/ 10/ 2019، BBC البريطانية. https://bbc.in/2ZluqkM
12. وزير: الحكومة الألمانية توقف تصدير الأسلحة إلى تركيا، 12/ 10/ 2019، وكالة DW. https: / /bit.ly /398azK2
13. إيران تعرض الوساطة بين نظامَي الأسد وأردوغان: إجراءات تركيا ضد سوريا لن تحقّق أهدافها، 6/ 10/ 2019، CNN العربية. https://cnn.it/3754Jaw
14. أردوغان: لم يعد بمقدورنا الانتظار حيال الوضع في شرقي الفرات، وكالة الأناضول، 1/ 10/ 2019. https://bit.ly/2PPuiqm